

تحليل مؤشرات العمق المالي للمدة (1990-2020)

Analysis of financial depth indicators for the period (1990-2020)

جواد كاظم غنيدب

أ. د بتول مطر الجبوري

Jawad Kazem Ghneideb

A.Dr. Batool Matar Al-Jubouri

University Al-Qadisiyah - College of Administration and Economics

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص : تم التركيز على تحليل مؤشرات العمق المالي (عرض النقد ، واجمالي الائتمان النقدي ، واجمالي الودائع المصرفية) للمدة 1990-2020 ، اذ هدفت الدراسة الى تحديد اهم التحديات التي تواجه تطور مؤشرات العمق المالي ، اذا تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة والذي يصف الظاهرة ويحلل اسبابها وجذورها ، وتم الاعتماد على النشرات الدورية المنشورة لدى البنك المركزي العراقي ، واستنتجت الدراسة ان عرض النقد واجمالي الائتمان النقدي واجمالي الودائع المصرفية تمثل مؤشرات للعمق المالي يمكن من خلالها ان تقيس قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية على شكل ودائع ، وكذلك يمكن ان يتم استعمال مؤشرات العمق المالي كمقياس لمعرفة التطور المصرفي ، اذ عكست المؤشرات في الفترات الاخيرة ضعف اداء الجهاز المصرفي وانخفاض مساهمته المصرفية في القطاع المصرفي بشكل عام ، اضافة الى ان الجزء الاكبر من عرض النقد يكون عملة خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي الى ضعف الجهاز المصرفي والذي يؤدي الى ضعف المؤسسات المالية المصرفية الوسيطة في النشاط الاقتصادي وهذا يؤدي الى تخفيض العمق المالي ، كما يمكن ان نذكر ان اهم ما توصلت اليه الدراسة هو يجب اعادة النظر في المنظومة النقدية والمالية التي من خلالها يمكن ان نرفع عمل المصارف والقطاع المصرفي او نخفض من عمله ، كما يجب الاهتمام بالتكنولوجيا المتطورة اذ اصبحت الرافد الاساسي للاعمال المصرفية لكثير من الدول من (جلب المدخرات ، وخلق النقود، وتقديم القروض ، اضافة الى توفير السيولة الكافية... الخ)

Abstract: The theme of focusing on the analysis of financial depth indicators (money supply, total monetary credit, and total bank deposits) for the period 1990-2020, since the purpose of the study is to identify the main challenges facing the development of financial depth indicators, if the descriptive method is used in this study, which describes Al-Zahera and analyzes the roots and roots, and relying on the periodicals published by the Central Bank of Iraq, as well as using the standard method and the statistical program, and the conclusion of the study is that the amount of cash, total cash credit, and total bank deposits are indicators of financial depth, through which we can measure the ability of consumers to pay. Local savings in the form of deposits Also, financial depth indicators can be used as a measure to know the development of the banking system, since the indicators in recent times show the weak performance of the banking system and the decrease of the banking contribution in the banking sector in general, in addition to the fact that the largest part of the money supply is the currency outside the banking system, which leads to the weakness of the banking system. Which leads to the weakness of the financial institutions, the middle banks in the economic activity, and this leads to the reduction of the financial depth It can also be mentioned that the most important thing we have achieved in the study is the need to review the monetary and financial system, through which we can eliminate the actions of the banks and the banking sector and reduce the costs, as well as the need to pay attention to the advanced technology, since it has become the main source of banking for many countries. Savings, creating money, providing loans, in addition to providing sufficient liquidity...etc.

المقدمة

للعمق المالي اهمية كبيرة في رفع اداء السياسة النقدية ، اذ ان البلد الذي يمتلك عمق مالي ذات اداء جيد ومقبول سوف ينعكس على تحسين وتطوير كفاءة السياسة النقدية مما يؤدي بالتالي الى الاستقرار الاقتصادي حيث يعتبر العمق المالي عنصر فعال ورئيسي في الانتقال وتحول السياسة النقدية الى القطاعات الاقتصادية ، حيث اجريت بعض الدراسات المكثفة والتي احتوت وتضمنت العمق المالي ودوره في اليه تحويل وتأثير السياسة النقدية من قبل الاقتصاديين برنا نكي جير تيلر (Bernanke and Gertler 1989) ، ولستر بيس وملن (Lastresand Millin 2004) اذ وجدوا ان البلد الذي يمتلك عمق مالي متطور يكون له تأثير سلبي اقل على التغيرات في السياسة النقدية، حيث يمكن للأفراد ان يقوموا بأعادة توازن محافظهم المالية ولكن بطريقة اكثر سهولة (Stefan et al،2006: 1-3). ان العمق المالي يشير الى زيادة تقديم وتوزيع الخدمات المالية مع خيارات واسعة من الخدمات المالية، وكذلك حسب البنك الدولي فانه يمكن ان يشير الى ان العمق المالي يشمل الزيادة في تقديم الخدمات المالية وانما زياده في المخزون من الاصول المالية ومن جانب اخر فان العمق المالي يمثل حالة السوق التي تتوفر فيها اوامر بيع وشراء لحالات متكررة من الاوراق المالية، حيث عند بيع وشراء الاوراق المالية في هذا السوق نلاحظ اختلاف او خلل في التوازن في ما بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة (هندي، 1997: 534).

المبحث الاول – منهجية البحث

المبحث الثاني - الجانب النظري

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول

منهجية البحث

تعد منهجية الدراسة نقطة الشروع في البحث عن جوهر مشكلة الدراسة واهميتها اذ يسعى الباحث من خلالها الى محاولة الاجابة عن ما يطرح فيها من اشكالات معرفية ، ولغرض الوصول الى فهم الظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها ينبغي على الباحث ان يقوم باستخدام الوسائل المالية والوسائل الاحصائية لكي يمكن الوصول الى نتائج علمية مقبولة، وفق اسس علمية سليمة يمكن من خلالها تحقيق هدف الدراسة

أولاً : مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تتركز في تحليل مؤشرات العمق المالي (عرض النقد، واجمالي الودائع المصرفية ، واجمالي الائتمان النقدي) ومدى مساهمتها في تمويل الاستثمارات المختلفة، اذ تم التركيز في المدة الاخيرة على تطوير المؤسسات المالية وذلك لأهميتها في تعبئة المدخرات وادارة المخاطر وتسهيل المعاملات وغيرها بهدف تسريع معدل التراكمي الرأسمالي و تعزيز فرص النمو الاقتصادي وعليه تنطلق مشكلة الدراسة من التساؤلات الاتية :

1- ما مدى تأثير مؤشرات العمق المالي (نسبة عرض النقد، نسبة اجمالي الودائع، نسبة الائتمان) في المؤسسات المالية المصرفية ؟

2- أي من مؤشرات العمق المالي اكثر تأثيرا في الاسواق المالية والقطاع المصرفي بشكل عام ؟

ثانياً: أهمية الدراسة

ظهرت اهمية الدراسة من حيث تناولها لموضوع معاصر وقيده الدراسة ، اذ كان موضوع جدل ونقاش من قبل العديد من الباحثين والمهتمين اذ تأتي اهمية الدراسة من خلال التعرف على الدور الذي يلعبه التعميق المالي في القطاع المصرفي ، وذلك من خلال تحليل مؤشرات العمق المالي (عرض النقد ، الائتمان المصرفي ، الودائع المصرفية) ودورها في اعطاء الصورة الواضحة عن عمل القطاع المصرفي والقاء الضوء على دور القطاع المالي ومدى مساهمته في سوق العراق ومؤسساته المصرفية المالية ، اذ تكمن اهمية البحث في ان العمق المالي مؤشر هام يمكن عن طريقه معرفة هيكل وطبيعة النظام المالي وخاصة في ظل وجود عدد كبير نسبيا من المؤسسات المالية والمصرفية في العراق ، اذ تظهر مبررات الدراسة من الاهمية المتزايدة

لتحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي التي اصبحت من ضروريات الحداثة المصرفية والتكنولوجيا المتطورة .

ثالثاً : أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى القاء نظرة شمولية على الاطر النظرية التي تحدد الطبيعة و قنوات التأثير الذي يمكن ان تمارسه مؤشرات العمق المالي وحجم التأثير الذي يمكن ان يحدثه هذا العمق في القطاع المصرفي بشكل عام، اذ يتمحور هدف البحث في تحديد اهمية الدور الذي يؤديه قطاع الخدمات المالية في تعزيز النشاط الاقتصادي في العراق عن طريق تحليل وتطوير مؤشرات العمق المالي لمدة البحث (1990-2020)

رابعاً: فرضية الدراسة

ان فرضية الدراسة شهدت اختلاف كبير في مؤشرات العمق المالي (عرض النقد ،اجمالي الائتمان المصرفي ، اجمالي الودائع المصرفية) من مؤشر اللى مؤشر اخر خلال مدة الدراسة (1990-2020) وذلك بسبب التطورات التي تحصل وبسبب الاوضاع المتقلبة من فترة اللى فترة اخرى .

خامساً: حدود البحث

- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي بشكل عام .
- الحدود الزمانية: شملت الحدود الزمانية للبحث المدة (1990 - 2020)

المبحث الثاني العمق المالي

اولاً: العمق المالي **Financel depth**

يعتمد العمق المالي على سياسة مالية حقيقية مناسبة وهذه السياسة تعمل على توسيع وانتشار الاسواق المالية إذ يعتمد من تراكم الاصول المالية بشكل اسرع من تراكمات زائد الثروة غير المالية والانتاج وذلك حسب (Shaw) 1973 (9: Bakang). ويشير العمق المالي الى مدى توفر الخدمات المالية واتاحتها لغرض الاستخدام او التعامل من قبل قطاعات متعددة يمكن ان تشمل قطاعات المجتمع المختلفة للأستفادة من تلك الخدمات المالية هذا ما يحقق المساهمة لغرض تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما ان العمق المالي يعبر عن امكانيه السوق وقابليته على تنفيذ صفقات كبيره بدون تأثيرات على اسعار الاوراق المالية، اذ ان السوق الاكثر سيوله ماليه يكون هو الاقل تاثيرا على الاسعار في النهاية فان الاسواق المالية التي تتصف وتميز باستمرارية السعر تتطلب وجود اصول مالية في السوق ،اذ ان السوق العميقة هي تلك السوق التي يوجد فيها عدد كبير من البائعين وكذلك يوجد فيها عدد كبير من المشترين اذ تكون لهم القدرة لتداول الاسعار ولمدة زمنية طويلة. وكذلك يمكن ان يعبر عن العمق المالي بانه ذلك الاتساع في الاسواق والتنوع في الادوات المالية والوصول الى نوعيه ذات جوده عالية ومميزه من الخدمات المالية (Ekberg et al. 2015:8). ومن جانب اخر يمكن ان يعرف العمق المالي بانه حاله السوق التي تتوفر فيها اوامر بيع وشراء لحالات متكررة من الاوراق المالية، حيث عند بيع وشراء الاوراق المالية في هذا السوق نلاحظ حاله اختلاف او خلل في التوازن في ما بين الكميات المطلوبة او الكميات المعروضة و يسفر عن ذلك حالات من الاختلاف والتغيرات الطفيفة في الاسعار وهذا ما يعني حاله الخسائر الرأسمالية . اذ نلاحظ عكس ذلك انه يتميز السوق بعدم الاستمرارية فيما بين اوامر البيع والشراء، ومن المحتمل ان يكون هنالك تغيير كبير في حالات معينه من ضمنها حاله عدم التوازن فيما بين الطلب والعرض الذي يمكن ان يؤدي الى تغيير في سعر الورقة المالية ففي حالة زياده العرض عن الطلب ينخفض السعر الورقة وهذا من المحتمل ان يؤدي الى خسائر فادحة حيث يضطر الى تأجيل عمليات البيع لكن نلاحظ في حاله زياده الطلب عن العرض يمكن ان يرتفع السعر الى درجه يجبر فيها الراغب في الشراء الى تأجيل هذه العملية املا في انخفاض سعرها، ان عمليه التأجيل او فترة الانتظار يمكن ان ترفع السعر او تخفضه ولكن هذه مرهونة لتعويض التوازن حيث يمكن الالتفات الى العلاقة التوازنية فيما بين المخاطرة وبين والعائد والتي تهدف الى انه كلما زادت المخاطرة زاد

العائد المطلوب حيث يمكن ان يتقبل السوق شراء الورقة في حالة اذا كان هامش الربح كبير ويحقق له الامان من المخاطر التي يتم التعرض اليها. ان العمق المالي يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن ان نشير اليها بالنقاط التالية (هندي، 1997: 253).

1. عندما يحتوي السوق المالي على مجموعة كبيرة من الاسواق الفرعية .
2. عندما تحصل عملية الدمج للاسواق المحلية مع الاسواق العالمية الكبيرة ذات الاداء المتميز .
3. السوق الذي تتوفر فيه للمدخرين والمستثمرين في سوق المال مجموعة واسعة من الادوات المالية ، حيث تكون متنوعة من حيث درجة المخاطر والعائد والسيولة بالاضافة الى ادوات الدين وحقوق الملكية .
4. من خصائص السوق المالي عندما يتم ربط الاسواق معا من خلال مجموعة من المؤسسات وصناع السوق وغيرهم وكذلك الوسطاء الماليين .

ويوجد ثلاثة مؤشرات للعمق المالي تتمثل في (عرض النقد ، والائتمان ، والودائع) وكما يلي :

1. عرض النقد :

ان عرض النقد يعد ذا اهمية كبيرة في اغلب البلدان ، لانه يعبر عن كمية النقود في الاقتصاد ، ويعد وسيلة من وسائل التبادل التجاري بين الدول لذا ان اغلب الاقتصاديين يواجهون صعوبة في تحديد مفهومة وطرق قياسه ، لانه يختلف من بلد الى بلد اخر بحسب التطورات الاجتماعية واختلاف الانظمة النقدية والمصرفية وتشابه طرق قياسه مع طرق احتساب المخزون والمواد الاولية والثروة اذ يتم احتسابه من خلال فترة زمنية محددة ومعلومة ، لذا يعرف عرض النقد بأنه كمية النقود او وسائل النقد المتداولة داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة (كنعان ، 2012:475) . وان اي تغيير في مستوى عرض النقد يمكن ان يؤثر على النمو الاقتصادي ، فعندما يكون مستوى عرض النقد المتاح في اقتصاد البلد ضيقا بسبب التضخم الاستثنائي .

2. إجمالي الائتمان النقدي

تعمل المصارف التجارية على تقديم خدمات متنوعة لمختلف القطاعات التجارية منها والصناعية لتتمكن من مزاولة انشطتها المختلفة سواء كانت متمثلة بتمويل شراء الاصول الثابتة او المتداولة ام تسهيل عمليات الدفع والاستيراد ام تمويل احتياجات التوسع قصير الامد وكل هذه الخدمات المقدمة تدرج ضمن مفهوم الائتمان النقدي (الزعي ، 2000:80) .

1- اجمالي الودائع :

تعرف المصارف التجارية بانها مصارف الودائع ينصب نشاطها الرئيسي على تعاملها مع جمهور المودعين لما تتمتع به هذه المصارف من ثقة المودعين والتي تعتبر اساسية لتنمية الودائع (السيسي، 1998: 10). وتعرف الوديعة المصرفية على انها، (عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغ من النقد عن طريق احد وسائل الدفع و يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب او حين حلول اجله كما انه يلتزم بدفع فوائد وارباح وحسب شروط العقد المبرم بينهما (الشمري، 2009: 342). كذلك تعرف الودائع بانها الاموال التي يتركها الزبائن في حساباتهم سواء كانت حسابات جارية ام حسابات ادخارية ام ودائع اخرى، (Da vid, 1988: 33). كما ان الودائع تمثل المصدر الالهم لأموال المصرف التجاري و كما يحقق المصرف ربحه من الودائع من خلال ما يحصل عليه من هامش ربح نتيجة الفرق بين الفوائد المستحصلة من القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على تلك الودائع (Howells 250: Bain, 2008). لذا فان المصارف تعتمد بالدرجة الاولى في سياساتها الائتمانية على حجم الودائع وانواعها في تقديم القروض الى الزبائن المصرف (N oor, Al-nami, 2003). (:36 .

المبحث الثالث

التحليل المالي

تحليل ووصف العمق المالي:

خصص هذا المبحث لحساب مؤشرات العمق المالي المتمثلة في (عرض النقد بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي ، والائتمان النقدي بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي ، والودائع بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي ، والنمو الاقتصادي ، لذا لا بد من القيام بتحليل البيانات التي جمعت بهدف استخلاص نتائج الدراسة للمصارف التجارية في العراق والوضع الاقتصادي بشكل عام . في هذه المبحث سوف نقوم بتحليل ومناقشة الجوانب المالية لمتغيرات الدراسة من خلال الاستعانة بمجموعة من الاساليب الرياضية ، اذ تم البحث في ثلاثة مؤشرات (عرض النقد ، الودائع ، الائتمان) . وينطلق البحث من الفرضية التي مفادها :

- اختلاف نمو مؤشرات العمق المالي من مؤشر إلى اخر خلال فترة الدراسة الممتدة من (1990 - 2020) .

ولغرض التحقق من صحة الفرضية سوف نقوم بدراسة وتحليل مؤشرات العمق المالي كلاً على حدى وكما يلي :

1. عرض النقد

جدول (1)

عرض النقد للمدة من (1990 – 2020)

السنة	عرض النقد	نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي
1990	26502	0.168045806	-----
1991	31722	0.074725099	0.196
1992	56829	0.049369985	0.791
1993	113666	0.035338752	1.000
1994	276866	0.016695513	1.435
1995	773337	0.01155013	1.793
1996	1084172	0.001655201	0.401

0.146	0.008232672	1242569	1997
0.324	0.009612605	1646240	1998
0.128	0.005389407	1857406	1999
0.192	0.004409299	2214072	2000
0.281	0.06864281	2838084	2001
0.357	0.009390459	3852241	2002
0.805	0.023502568	6953420	2003
0.762	0.230185355	12254000	2004
0.198	0.199691028	14684000	2005
0.435	0.220529877	21080000	2006
0.278	0.241854375	26956076	2007
0.295	0.222381397	34919675	2008
0.301	0.347801631	45437918	2009
0.328	0.372605113	60386086	2010
0.195	0.332116651	72177951	2011
0.069	0.303618243	77187497	2012
0.159	0.327178934	89512076	2013
0.038	0.349145605	92988876	2014
-0.091	0.434183532	84527272	2015
0.070	0.45939705	90466370	2016
0.026	0.418905779	92857047	2017
0.027	0.354719338	95390725	2018
0.084	0.374463823	103411131	2019
0.159	0.545601847	119906260	2020

المصدر : من اعداد الباحث حسب النشرات الدورية لدى البنك المركزي

يوضح الجدول (1) عرض النقد للمدة (1990 - 2020) ، إذ تمثلت بتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية مما جعلها تفقد وظيفتها الأساسية بالسيطرة على عرض النقد ومقدار السيولة النقدية في البلد ، وبما يتطلبه النشاط الاقتصادي إذ انها اقتصررت وظيفتها على تمويل الأنفاق الحربي وتغطية العجز الكبير في الموازنة ، إذ ان الحروب التي خاضها البلد في تلك المدة كانت سبب كبير في احداث عجز مالي في الموازنة العامة الذي بدوره ادى الى وجود اضرار على عرض النقد بشقيه الواسع والضيق . إذ خلال فترة التسعينات تمثلت بزيادة عرض النقد بالمعنى الواسع زيادة كبيرة واستمر التوسع في عرض النقد وبمستويات قياسية ومعدلات نمو سنوية مرتفعة ، اذن ان هذه الزيادة يعود سببها الى توسع الحكومة في الأصدار النقدي الجديد لتغطية العجز الكبير في الموازنة العامة الناتج من قلة الإيرادات العامة المتحصلة من النفط ، وكذلك بسبب العقوبات الاقتصادية ومنع العراق من تصدير النفط الخام وزيادة النفقات العامة وخاصة النفقات العسكرية .

اما في سنة (2003) تمثلت هذه المدة بأجتياح قوات التحالف وبدأ عملياتها العسكرية على العراق لتغيير النظام السياسي ، وبذلك انهار سعر صرف الدينار العراقي اما الدولار وبقية العملات الاجنبية بحيث وصل سعر الصرف للدولار الامريكي الواحد 3000 دينار عراقي ، وخلال المدة المذكورة اعلاه حصل البنك المركزي على استقلالية تامة وسيطرته على السوق النقدي وتحديد عام 2004 إذ انخفض سعر صرف الدينار العراقي بنوعيه الرسمي والموازي وبعدها استمر جهود البنك المركزي لخفض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الاجنبي والسيطرة على سوق الصرف والعمل على استقرار سعر الصرف الموازي وجعله مسايرا للسعر الرسمي ، إذ انه نجح في ذلك من خلال تحقيق التوازن بين المعروض والمطلوب من العملة الاجنبية عن طريق المزاد ، واستعاد الدينار العراقي جزء من عافيته . اما المدة المحصورة بين (2005-2010) شهدت ارتفاع في اسعار الفائدة خصوصا في سنة 2007 ، اما في سنة 2008 اخذ سعر الفائدة بالانخفاض واستمر بالانخفاض ، وان حالات الارتفاع والانخفاض تعود بسبب استقلال البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية واستخدامها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم وحسب ما تقتضيه الحاجة ، (عكاوي وسلمان، 2014: 69) . إذ ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه المدة بسبب الاحتلال الذي كان قد يواجهه العراق فان عرض النقد واسعار الفائدة اخذت بالتدهور وعدم الاستقرار في سنة 2008 . اما المدة المحصورة بين (2010-2015) هذه المدة شهدت استقلالية وتحرر السياسة النقدية ولم تعد اداة لتمويل العجز في الموازنة وكذلك انتعاش حالة الدينار العراقي بعد

استبدال العملة القديمة بأخرى ذات مواصفات عالمية ، فادت هذه الاسباب الى استقرار المعروض النقدي وخفض مستويات الزيادة فيه ، كذلك شهدت هذه المدة سيطرة البنك المركزي العراقي على الكتلة النقدية واستخدام ادوات السياسة النقدية لخفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار السياسي وقد نجح نوعا ما بذلك وان كان ليس بالمستوى المطلوب ، اما بالنسبة لسعر الصرف فتسبب زيادة المعروض النقدي خلال فترة التسعينات وانهيار قيمة العملة الوطنية وارتفاع زيادة الطلب على العملات الاجنبية لأغراض الاستيراد او المضاربة او التهريب خارج البلد (داغر وعاشور، 2014: 216). اما المدة المحصورة بين (2015 – 2020) ان هذه المدة تختلف عن السنوات السابقة اذ شهدت حالات استثنائية مر بها البلد المتمثلة بأزمة (كارونا) اذ اخذ عرض النقد خلال هذه المدة بالتدهور وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي مما ادى الى انهيار سعر الصرف . وكذلك ارتفاع الدولار الامريكي مقابل العملة العراقي وهد بدوره اثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي للبلد ، حيث كان جل اهتمام الدولة التخلص من الوباء الذي اجتاح العالم في المدة المذكورة اعلاه (شندي ، 2015: 61-62) . ويوضح الشكل (4) معدل النمو السنوي لعرض النقد.



شكل (4)

معدل النمو السنوي لعرض النقد (1990-2020)

المصدر : من اعداد الباحث

2- إجمالي الائتمان النقدي

ان المصارف التجارية تعمل على تقديم خدمات متنوعة لمختلف القطاعات التجارية منها والصناعية لتتمكن من موازلة انشطتها المختلفة سواء كانت متمثلة بتمويل شراء الاصول الثابتة او المتداولة ام تسهيل عمليات الدفع والاستيراد ام تمويل احتياجات التوسع قصير الامد وكل هذه الخدمات المقدمة تدرج ضمن مفهوم الائتمان النقدي (الزعيبي ، 2000 : 80). لقد تم جمع البيانات في الجدول ادناه والمتكون من اربع حقول اذ يشمل الحقل الاول السنوات من 1990-2020 ، والحقل الثاني اجمالي الائتمان النقدي ، والحقل الثالث يتكون من نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى الناتج المحلي ، والحقل الاخير يشمل معدل النمو السنوي ، وبعدها التحليل المالي ويشمل كل خمس سنوات مع اعطاء الاسباب المالية للسنوات .

جدول رقم (2)

اجمالي الائتمان النقدي في العراق للمدة (1990-2020)

السنة	إجمالي الائتمان النقدي	نسبة إجمالي الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي
1990	250	0.071778678	-----
1991	345	0.043882916	0.38
1992	425	0.028927515	0.231
1993	1000	0.020466232	1.352
1994	2348	0.007708256	1.348
1995	6101	0.005659039	1.598
1996	4222	0.000551157	-0.307
1997	10827	0.003584714	1.564
1998	18859	0.004659215	0.741
1999	670084	0.003174648	34.531
2000	170004	0.002648403	-0.746
2001	123240	0.049867453	-0.275

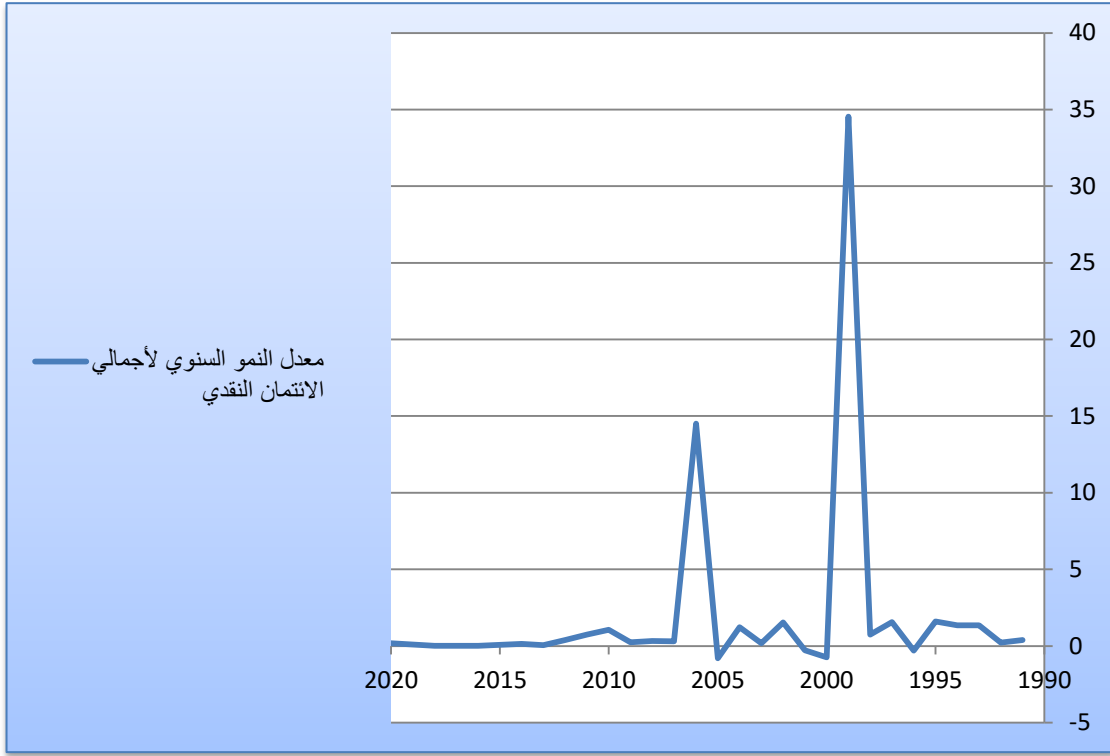
1.533	0.00674018	312257	2002
0.183	0.014597116	369417	2003
1.232	0.161918867	824673	2004
-0.791	0.146463591	171750	2005
14.516	0.177096529	2664898	2006
0.297	0.234971378	3459020	2007
0.328	0.219870814	4596423	2008
0.237	0.295331759	5690116	2009
1.059	0.295852654	11721535	2010
0.736	0.258399335	20353139	2011
0.397	0.243901329	28438688	2012
0.053	0.251676263	29952012	2013
0.139	0.278123372	34123067	2014
0.077	0.330510272	36752686	2015
0.011	0.316866852	37180123	2016
0.020	0.302476332	37952829	2017
0.014	0.285937264	38486947	2018
0.092	0.297316986	42052511	2019
0.184	0.386425054	49817737	2020

المصدر : من اعداد الباحث حسب النشرات الدورية لدى البنك المركزي

يوضح الجدول (2) الائتمان النقدي للمدة (1990-2020) ، انخفاض وارتفاع (اي حالة من التفاوت) في اجمالي الائتمان النقدي ونسبة اجمالي الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي ، اذ ان في سنة 1990 تمثل سنة انخفاض بالنسبة الى اجمالي الائتمان النقدي ثم بدأ بالارتفاع التدريجي حتى وصل في سنة 1995 الى 6101 ، وتعود هذه الى عدة اسباب منها سيطرة الحكومة على النشاط المصرفي طوال فترة التسعينات ، وكذلك حرب الخليج التي دمرت البنى التحتية للبلاد ، وكذلك الوضع الاقتصادي الغير مستقر ، هذه الاسباب وغيرها جعلت اجمالي الائتمان النقدي يعيش حالات من التفاوت بين الانخفاض والارتفاع للمدة من)

1990-1995). واستمر على هذا الحال حتى سنة 2003 اذ تدهور الائتمان النقدي بعد حالة الحرب التي خاضها العراق في مواجهة الاحتلال الاجنبي اذ اصبحت المصارف ذات اداء ضعيف وفقد كثير من الاموال بسبب عدم الايفاء من قبل المقترضين (David,1988:33). اما في سنة (2005) ، اذ شهد اجمالي الائتمان النقدي ونسبة اجمالي الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي حالة من التفاوت بين الصعود والهبوط اذ كان اجمالي الائتمان النقدي من عام 2000-2005 على التوالي (170004، 123240، 312257، 369417، 824673، 171750) ، اما اجمالي الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي على التوالي بلغ (0,002684403 ، 0,049867453 ، 0,00674018 ، 0,014597116 ، 0,161918867) ، في حين معدل النمو السنوي على التوالي بلغ (-0,746 ، -0,275 ، 1,533 ، 0,183 ، 1,232) ، ويعزى ذلك بسبب التزامن مع التحرر المالي ، وكذلك بسبب تغيير الوضع السياسي وتدهور الوضع الامني السائد . اما المدة من (2005-2010) ، اذ كان اجمالي الائتمان النقدي متفاوت ما بين الصعود والهبوط حيث كانت سنة 2005 تمثل اقل نسبة وهي (171750) ، اما سنة 2010 كانت قد مثلت اعلى نسبة وهي (11721535) اما اجمالي الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي كان متفاوت ، إذ كان معدل النمو السنوي في سنة 2005 يمثل اقل معدل بنسبة -0,791- اما سنة 2006 مثلت اعلى نسبة 14,516 ، ويعود ذلك التفاوت بسبب ارتفاع حجم الائتمان الخاص والغاء ضوابط الائتمان وارتفاع مستوى الدخل والتحسين النسبي للوضع الامني . اما المدة من (2010 – 2015) ، في هذه المدة استمر اجمالي الائتمان النقدي ونسبة اجمالي الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي بالارتفاع المستمر رغم التذبذب البسيط (صعودا ونزولا) ، لكن نلاحظ بعد عام 2015 استمر اجمالي الائتمان النقدي بالتذبذب بسبب توجه اغلب الائتمان الى القطاع العام ومزاحمة القطاع الخاص في التمويل ، وكذلك ارتفاع حالات المضاربة مثل العقارات وشراء السلع الثمينة ، وبسبب ضعف الثقة بالجهاز المصرفي الناتج عن الوضع الاقتصادي المربك ، وكذلك ضهور الوباء (فايروس كارونا) الذي اثر بشكل سلبي على الائتمان النقدي والمعدل السنوي ، اضافة الى انخفاض حجم المدخرات المحلية الناجمة عن انخفاض الدخل الحقيقي للافراد ، فضلا عن ضعف القطاع الخاص وصغر حجمه والتي يأخذ الطابع العائلي والذي يعتمد على الاسلوب الذاتي في التمويل والتمويل غير الرسمي (مجلة العلوم المالية والاقتصادية ، 2017 : 23) .

يوضح الشكل(5) معدل النمو السنوي للائتمان النقدي



الشكل رقم (5)

معدل النمو السنوي للائتمان النقدي للمدة (2020-1990)

المصدر: من اعداد الباحث

3- اجمالي الودائع :

ان المصارف التجارية تعرف بأنها مصارف الودائع ينصب نشاطها الرئيسي على تعاملها مع جمهور المودعين لما تتمتع به هذه المصارف من ثقة المودعين والتي تعتبر اساسية لتنمية الودائع (السيبي، 1998: 10) .

وتعرف الوديعة المصرفية على انها، (عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغ من النقد عن طريق احد وسائل الدفع و يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب او حين حلول اجله كما انه يلتزم بدفع فوائد وارباح وحسب شروط العقد المبرم بينهما (الشمري، 2009: 342) ،

(David,1988: 33). كما ان الودائع تمثل المصدر الالهم لأموال المصرف التجاري و كما يحقق المصرف ربحه من الودائع من خلال ما يحصل عليه من هامش ربح نتيجة الفرق بين الفوائد المستحصلة من القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على تلك الودائع (Howells Bain,2008: 250) . لذا فان المصارف تعتمد بالدرجة الاولى في سياساتها

الاثتمانية على حجم الودائع وانواعها في تقديم القروض الى الزبائن المصرف (Noor,Al- 36: nami,2003). لقد تم جمع البيانات في الجدول ادناه والمتكون من اربع حقول والجدول التالي يوضح اجمالي الودائع ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي مع معدلات النمو السنوية و اعطاء الاسباب المالية للسنوات التالية .

جدول(3)

اجمالي الودائع للمدة (1990 – 2020)

السنة	اجمالي الودائع	نسبة إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي
1990	11320	0.001585218	-----
1991	18629	0.00081269	0.645
1992	33298	0.000369217	0.787
1993	65829	0.0003109	0.976
1994	127828	0.000141589	0.941
1995	378900	0.000565903	1.964
1996	361013	0.000551157	-0.047
1997	541046	0.0035847136	0.498
1998	797930	0.00011012	0.474
1999	1094111	0.001944301	0.371
2000	1329861	0.000338561	0.215
2001	2061804	0.002980722	0.550
2002	2765019	0.000761177	0.341
2003	4318672	0.00124863	0.561
2004	8619809	0.015491076	0.995
2005	10769995	0.002335667	0.249
2006	16928295	0.027879015	0.571
2007	26188926	0.0310349	0.547
2008	34525448	0.029271721	0.318
2009	38583086	0.043554628	0.117

0.242	0.072326328	47947232	2010
0.171	0.093652096	56157180	2011
0.104	0.11186403	62005935	2012
0.110	0.109478718	68855487	2013
0.075	0.12812198	74073336	2014
-0.131	0.188784171	64344061	2015
-0.030	0.188804291	62398733	2016
0.074	0.171216509	67048631	2017
0.146	0.143117314	76893927	2018
0.067	0.15227707	82106425	2019
0.034	0.226682488	84924168	2020

المصدر من اعداد الباحث حسب النشرات الدورية لدى البنك المركزي

من الجدول اعلاه نلاحظ ان اجمالي الودائع كانت منخفضة في بداية المدة المشار اليها ثم اخذت بالارتفاع التدريجي حيث كان في سنة 1990 منخفض اذ بلغ 11320 ، وبدأ بالارتفاع حتى وصل في سنة 1995 حتى بلغ 378900 ، ونسبة اجمالي الودائع ومعدل النمو السنوي اخذت نوع من التذبذب او التفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض ، اذ ان حالات التذبذب تعود الى مجموعة اسباب منها ان الحكومة كانت هي المسيطرة على الاعمال المصرفية ، كما اننا لا ننسى الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في مدة التسعينات، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي لدى نسبة كبيرة من افراد المجتمع العراقي كما هو معلوم ان فترة التسعينات تعرض فيها الاقتصاد العراقي الى العقوبات الاقتصادية التي ادت الى وتدهور الوضع الاقتصادي ودمار البنى التحتية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

نلاحظ ان سنة 2000 شهدت اجمالي الودائع ونسبة اجمالي الودائع ومعدل النمو السنوي ارتفاع اذ بلغ 1329861 واستمر بالارتفاع التدريجي حتى سنة 2005 اذ بلغ اجمالي الودائع 10769995 ، بينما كان نسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي حالة من التفاوت بين الانخفاض والارتفاع ، وذلك بسبب الاحتلال الاجنبي الذي احتل العراق في

سنة 2003 فكان عدم الاستقرار السياسي والامني وتدهور الوضع الاقتصادي اثر بشكل سلبي على اجمالي الودائع بشكل عام .

ويوضح الجدول رقم --- لسنة (2005 – 2010) ، ان اجمالي الودائع يأخذ بالارتفاع في سنة 2010 اذ بلغ 47947232 ، اما اقل نسبة كانت في سنة 2005 اذ بلغت 10769995 ، بينما نسبة اجمالي الودائع ومعدل النمو السنوي كذلك كانت متفاوتة ما بين حالات الصعود والهبوط وتكون هذه نتيجة الى طبيعة الظروف الامنية غير المشجعة والمقيدة للعمل المصرفي ، وضعف المصارف التجارية في جذب الودائع وانعدام ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وتدهور الوضع الامني .

اما السنوات 2010 ولغاية 2020 اذ شهدت ان اجمالي الودائع ونسبة اجمالي الودائع الى الناتج المحلي ومعدل النمو السنوي شهد تذبذبا نتيجة لضعف اداء المصارف وانخفاض مساهمتها الاقتصادية ، ولاسيما الاوضاع الامنية الغير مستقرة المتمثلة بدخول الارهاب الى العراق في سنة 2014 ، وازمة كارونا وهذا اثر بشكل سلبي على اجمالي الودائع . (خلف ، 2011 : 184) (Escwa, 2005 : 30-31) .

ويوضح الشكل (6) معدل النمو السنوي لأجمالي الودائع



الشكل رقم (6) معدل النمو السنوي لأجمالي الودائع

المصدر : من اعداد الباحث حسب النشرات الدورية لدى البنك المركزي

وبعد اجراء التحليل المالي لمؤشرات العمق المالي ، تبين أن هناك اختلاف في معدلات النمو من مؤشر الى اخر وبالتالي قبول فرضية البحث التي مفادها " اختلاف نمو مؤشرات العمق المالي من مؤشر إلى اخر خلال فترة الدراسة الممتدة من (1990 - 2020) " .

المبحث الرابع

الاستنتاجات

- 1- ان عرض النقد واجمالي الودائع والائتمان النقدي الى الناتج المحلي الاجمالي GDP ، تمثل مؤشرات للعمق المالي والتي يمكن من خلالها ان تقيس قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية في شكل ودائع ومن الممكن ان تؤثر على عمل المصارف بطريقة مباشرة او غير مباشرة .
- 2- يمكن ان يتم استعمال مؤشرات العمق المالي مقياس او مؤشر مهم لمعرفة التطور المصرفي اذ عكست المؤشرات السابقة الى ضعف الجهاز المصرفي وانخفاض مساهماته المصرفية.
- 3- ان الجز الاكبر من عرض النقد في العراق يكون عملة خارج الجهاز المصرفي وهذا يؤدي الى انخفاض دور المؤسسات المالية الوسيطة في النشاط الاقتصادي وهذا ما يؤدي بدوره الى تخفيض العمق المالي.

التوصيات

- 1- تفعيل السياسات الاقتصادية الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو والذي يؤدي بدوره الى توفير الكثير من فرص العمل ، ويساعد على رفع كفاءة القطاع المالي .
- 2- العمل على توفير نظم وتطبيقات واساليب جديدة تحقق الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية ومنها تحقيق النمو الاقتصادي .
- 3- بما انه هنالك علاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي متمثلة بعلاقة ايجابية يمكن ان من خلالها ان يحقق النمو الاقتصادي اعلى حالات من الانتعاش والازدهار اذا تم استخدامها بالطرق الصحيحة.

المصادر العربية

- 1- عمار حمد خلف ، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 17 ، العدد 64 ، 2011 ، ص: 184 .
- 2- شندي، اديب قاسم ، 2015 ، استشراق مستقبل الاقتصاد العراقي ، واسط ، الطبعة الاولى .
- 3- محمود محمد محمود داغر ، دور التقدم التكنولوجي في نمو الصناعة التحويلة في العراق، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1990، ص56.
- 4- عكاوي ، عمر محمود ، وسلمان ، زهير حامد ، 2014 ، دور مزاد العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة 2003-2011 ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (101)
- 5- الشمري ، صادق راشد : ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، ط1، مطبعة الفرح ، بغداد 2008.
- 6- السيسي ، صلاح الدين حسن :نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الاداء في المصارف والمؤسسات المالية ، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر ، الامارات العربية المتحدة ، 1998.
- 7- الزعبي هيثم محمد :الادارة والتحليل المالي ، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000 .
- 8- عبد الغفور حسن كنعان ، التقدم التكنولوجي في ظل العولمة واثارها على النمو الاقتصادي في الدول النامية ، مجلة تنمية الرافدين ، (الموصل : مجلد 5). ، العدد 80 27 ، 2005 ، ص:67،
- 9- هندي، منير ابراهيم (1997): الاوراق المالية واسواق رأس المال، منشأة المعارف، ط1 الاسكندرية، جمهورية مصر العربية .

المصادر الأجنبية

- 1- Escwa. Economic Trends and Impact: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected Escwa Member Countries, New York, 2005, Issue No.3, (pp.30).

- 2- Howells , Peter , Keith Bain , The Economics Of Money , Banking And Finance, England , Ft.Prehtice – Hall , 4th Edition , 2008
- 3- Noor , Mahmood , Ibrahim , Al-Nami , Adnan , Taieh ; financial and banking , English in studies Darul Mansirah for publishing and distribution,2003
- 4- Howells , Peter , Keith Bain , The Economics Of Money , Banking And Finance, England , Ft.Prehtice – Hall , 4th Edition , 2008
- 5- Great David Cox ; Success In Elements Of Banking , Printed And Bound In Britain By Richard Lid , 1988
- 6- Bakang, Marlyse (2013):Effects of Financial Deepening on Econom Growth in Kenya, International Journar of Business and Commerce, Vol.4, No.07
- 7- Stefan Krause and Felix Rioja , Financial Development and Monetary Policy ,Efficiency Emory University,2006 , (P.1-3).